إدارة التعددية العرقية فى إثيوبيا منذ عام 2012

أ. ريم عفيفى عبد الستار [*]

أ.د.محمود أبو العينين[**] د. محمود زكريا[***]

• **مُلخص:**

على الرغم من أن التعددية العرقية والثقافية ظاهرة عامة لا تكاد تخلو منها إلا قلة قليلة من الدول، فإن هذه الظاهرة أكثر تعقيدا في القارة الأفريقية، حيث تمثل أفريقيا نموذجا متفردًا في التعدد العرقي. ولا يخفى أن الواقع الأفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والعرقية والثقافية والدينية والتاريخية، فثمة فروق واضحة بين أفريقيا الناطقة بالعربية وأفريقيا جنوب الصحراء، وحتى في إطار أفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية) والدول الفرانكفونية (الناطقة بالفرنسية) والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية).

ومن الجدير بالذكر البلدان التي تتنوع فيها الأعراق والديانات واللغات، كإثيوبيا التي يصل عدد عرقياتها إلى 80 عرقية تتحدث مئات اللهجات، تتطلب مهارة خاصة في إدارة هذا التنوع، وهي مهارة تتعدى قدرات الأفراد، أياً كان تمتعهم بسمات قيادية تثير الإعجاب لدى البعض، أو تكون سبباً للحصول على جوائز عالمية؛ إذ تتطلب بناء هيكلياً يسمح لكل فرد أياً كانت عرقيته أو دينه أو لغته بأن يجد نفسه كمواطن، وأن يتمتع بالفرص ذاتها التي يحصل عليها الآخرون من الأديان والأعراق المختلفة، وأن تسود المجتمع قيم التسامح والمشاركة وقبول الاختلاف، كمصدر قوة وليس عنصر تهديد.

وتواجه البلاد أزمة التعددية العرقية ترجع جذورها إلى دستور 1995 حين أسس لمفهوم الفيدرالية العرقية أملاً في المساواة بين المواطنين، وقسَّم نظام الحكم هذا البلاد إلى 10 مناطق عرقية، وقام على تنفيذه حكومة ائتلافية بقيادة بعد دورها في تحرير البلاد من جبهة تحرير شعب تيجراي Tigray People Liberation front" TPLF "نظام الديرغ الشيوعي

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[***] أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

الوحشي في عام 1991. وشغل التيجراي مناصب في السلطة الإثيوبية داخل الحكومة والجيش والاقتصاد على مدار نحو ثلاثة عقود، وتفاقمت حالة الاستياء والانقسامات العرقية خلال تلك الفترة. يعطى النظام للمجموعات العرقية الحق فى تقرير المصير شريطة . طبقاً للمادة 39 من الدستور الإثيوبي . موافقة ثلثي أعضاء البرلمان الفيدرالي وهو تقريباً بمثابة فيتو أي حقاً للنقض. ومن الجدير بالذكر وجود موجة من الغضب والاحتجاجات فى العديد من الأقاليم ضد سياسات وممارسات ابى أحمد التي تتسم بالديكتاتورية وانتهاكات لحقوق الأنسان وكان أبرزها ما شهده إقليم الاورومو الذى ينتمى اليه ابى احمد من اضطرابات راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى أثر مقتل المغنى الأشهر في إثيوبيا.

وتتمحور اشكالية الدراسة حول ان اثيوبيا من بين الدول التي توجد بها تعددية عرقية بشكل ملحوظ الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على استقرار الدولة ويهدد بقائها خاصة وأن مطالب الجماعات العرقية داخلها عديدة وتبرز من حين لآخر في أشكال مختلفة.

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية يمكن تجميع اهمها فيما يلي:

1) ماذا نقصد بالتعددية العرقية؟

2) لماذا تظهر مطالب الجماعات العرقية ؟

3) كيف تؤثر التعدديات العرقية على استقرار الدولة بخلقها لعدة مشاكل وخلافات عبر مراحل مختلفة؟

4) ماهي الاستراتيجيات التي رأتها إثيوبيا بالمناسبة لتدارك الوضع وتسوية الخلافات العرقية داخل الدولة؟

الكلمات المفتاحية: التعددية العرقية، إثيوبيا، ادارة التعددية العرقية، استقرار الدولة

Managing Ethnic Diversity in Ethiopia since 2012

Reem Afifi Abdel Sattar Afifi El Gebaly

Prof. Dr. Mahmoud Abu Al-Enein Dr. Mahmoud Zakaria

• Abstract

Although ethnic and cultural pluralism is a general phenomenon that is almost absent from a few countries, this phenomenon is more complex in the African continent, where Africa represents a unique model of ethnic pluralism.

It is no secret that the current African reality is teeming with many social, ethnic, cultural, religious and historical structures and diversities. There are clear differences between Arabic-speaking Africa and sub-Saharan Africa, and even within the framework of non-Arab Africa, there are distinctions between the group of Anglophone (English-speaking) countries, Francophone (French-speaking) countries and Lusophone (Portuguese-speaking) countries.

It is worth noting that countries with diverse ethnicities, religions and languages, such as Ethiopia, which has 80 ethnicities speaking hundreds of dialects, require special skill in managing this diversity, a skill that goes beyond the capabilities of individuals, regardless of their leadership qualities that impress some, or are a reason for obtaining international awards; It requires a structural construction that allows every individual, regardless of their ethnicity, religion or language, to find themselves as citizens, and to enjoy the same opportunities as others of different religions and ethnicities, and for the values of tolerance, participation and acceptance of difference to prevail in society, as a source of strength and not an element of threat.

The country is facing a crisis of ethnic pluralism, the roots of which go back to the 1995 constitution, when it established the concept of ethnic federalism in the hope of equality among citizens. This system of government divided the country into 10 ethnic regions, and was implemented by a coalition government led by "Tigray People's Liberation Front" after its role in liberating the country from the brutal communist Derg regime in 1991.

The Tigrayans have held positions of power in the Ethiopian government, army and economy for nearly three decades, and the state of discontent and ethnic divisions has worsened during that period.

The system gives ethnic groups the right to self-determination, provided - according to Article 39 of the Ethiopian Constitution - the approval of two-thirds of the members of the Federal Parliament, which is almost a veto, i.e. a right of veto. It is worth noting that there is a wave of anger and protests in many regions against Abiy Ahmed's policies and practices, which are characterized by dictatorship and human rights violations, the most prominent of which was the unrest witnessed by the Oromo region, to which Abiy Ahmed belongs, which resulted in hundreds of deaths and injuries following the killing of the most famous singer in Ethiopia. The problem of the study revolves around the fact that Ethiopia is among the countries with a noticeable ethnic diversity, which is likely to affect the stability of the state and threaten its survival, especially since the demands of the ethnic groups within it are numerous and emerge from time to time in different forms.

This problem includes a number of sub-questions, the most important of which can be grouped as follows:

1- What do we mean by ethnic pluralism?

2- Why do ethnic group demands appear?

3- How do ethnic pluralisms affect the stability of the state by creating several problems and disputes through different stages?

4- What strategies did Ethiopia see on the occasion to address the situation and settle ethnic disputes within the state?

Keywords: Ethnic Diversity - Ethiopia - Managing Ethnic Diversity - State Stability

- **مقدمة**

تعد إثيوبيا ثاني أكبر دولة في إفريقيا بعد نيجيريا من حيث عدد السكان؛ إذ يبلغ تعداد سكانها حوالي 126.5 مليون نسمة (2023)، كما تعتبر واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في المنطقة، بمعدل نمو يقدر بنسبة 5.30٪ في السنة المالية 2023/2022. وعلى الرغم من وقوعها في منطقة يسودها الصراع وعدم الإستقرار منذ عقود، إلا أنها ظلت على مدى سنوات طويلة واحدة من الأماكن الأكثر استقرارًا وجذبًا للإستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، مما أدى إلى دفع معدلات التنمية الاقتصادية بشكل مضطرد فى ذلك البلد الفقير. ومع ذلك هددت الصراعات التى إندلعت في أجزاء مختلفة من إثيوبيا التقدم الذي حققته البلاد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنوات.

من الجدير بالذكر ان القومية تعبر عن جماعة متجانسة ومتماسكة وذات هوية واحدة تجمع وتوحد بينها مشتركات وروابط العرق والدين واللغة والثقافة والتاريخ في إطار رقعة جغرافية محددة، فهي تنطبق على الأوضاع العرقية في إثيوبيا، فهي ليست ذات طبيعة قبائلية أو عشائرية مثل الصومال، كما أنها ليست قبلية أو طائفية أو جهوية مثل السودان، حيث تختلف في هذه الناحية عن باقي المكونات الأثنية في القرن الافريقي.

قد أثرت عدة عوامل على المجموعات السكانية التى تسكن الأقاليم والمحافظات الاثيوبية منها ما تعرضت له من تقسيم لوحداتها السياسية الداخلية وظروف نشأة الدولة الاثيوبية مما عملت على قيام فروقات عميقة بين هذه المجموعات السكانية ، ذلك لأن التقسيم الادارى تم وفق الخصوصية الاثنية المصحوبة بخصوصية الموارد الطبيعية، والطبيعة التضاريسية وأقاليم إثيوبيا الشمالية والشمالية الشرقية (تيجراى، أمهرة، عفار) .

تعاني إثيوبيا بالأساس من أزمة اندماج وطني، نتيجة عدد من العوامل أهمها مبدأ عدم المساواة بين العرقيات، والسيطرة على أدوات القهر داخل بنية المجتمع الإثيوبي، وهو الأمر الذي عمق من مشكلة الاندماج الوطني في إثيوبيا، وأصبحت هذه القوميات

شعوبًا ثقافية منفصلة عن بعضها يتمسك كل منها بتراثها، من أجل حماية حدودها، والحفاظ على مكونها العرقى بعيدًا عن الدولة.

وتتمثل أهمية الدراسة فى:

- تشخيص الاسباب الفعلية وراء بروز وظهور مطالب الجماعات ومحاولاتها للتصعيد عبر المظاهرات والتصادم في بعض الاحيان في اثيوبيا.
- الوصول الى تبني طرق وإدارة ناجحة مع ايجاد حلول للمشاكل والخلافات القائمة، مع التركيز على الظروف الداخلية لإثيوبيا.
- محاولة لإيجاد خطوات كفيلة للوصول الى دولة اثيوبية آمنة ومستقرة.

هذه الدراسة تفيد في رصد التغيرات في السياسات الأثيوبية بعد 2012 والسياسات الجديدة المتبعة ومدي استمرارية السياسات المتبعة في ظل حكم ابي أحمد ومستقبل الاستقرار الداخلي وعلاقته بالسلام الاقليمي مع دول الجوار.

واعتمدت هذه الدراسة علي تعددية منهجية ، حيث سيتم الاعتماد علي منهج تحليل النظم، والذى يحلل تأثير المدخلات المختلفة فى شكل محددات النظام السياسي ومدى استجابة النظام فى شكل سياسات وقرارات، كما ستعتمد الدراسة على منهج (حل الصراعات (Conflict Resolution، وكيفية منع وحل وادارة الصراعات الداخلية ، خاصة فى ظل المجتمعات المنقسمة كالمجتمع الأثيوبى ، كما يمكن أن تعتمد الدراسة على منهج الاقتصاد السياسى، الذى يربط بين الاقتصاد والسياسة، وبين الداخل والخارج ، لمعرفة مدى تأثير المسائل الداخلية على السياسة الخارجية الأثيوبية في محيطها الأقليمى

وفي هذه الدراسة سوف يتم تناول المحاور الأتية :

المحور الأول: واقع التعددية العرقية فى إثيوبيا

المحور الثانى: الإطار الدستورى الناظم للتعددية العرقية

المحور الثالث: أليات الأنظمة الحاكمة فى التعامل مع التعددية العرقية منذ عام 2012

المحور الأول: واقع التعددية العرقية فى إثيوبيا

من الممكن تصور الخريطة العرقية الأثيوبية التي تضم العديد من المجموعات العرقية لها خصوصياتها مثل التيجراي والعفار والصومالية، القراقي ،الهررية، الهوبة، الكامباتا، والمكونات العرقية في مناطق بني شنقول وجامبيلا وإقليم الجنوب[1].

- الجماعات العرقية في إثيوبيا

خريطة (1) الجماعات العرقية في إثيوبيا

المصدر: أحمد أبراهيم السيد المزين، ميكانزمات التكيف الثقافي لدي جماعة الأمهرة في إثيوبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الانثروبولوجيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2017

امتازت إثيوبيا_ بنسيج اجتماعى يتكون من عدة جماعات عرقية، تصدرت المرتبة الأولى فيها (جماعة أمهرة) والذين يشكل أفرادها نسبة(27)% من المجموع العام من سكان إثيوبيا والبالغين حسب احصاءات عام 2012 بحدود 23 مليون نسمة تقريبا،

1- هاني رسلان، الانتخابات الإثيوبية التعددية ومحاولات التعايش القومي، **بوابة الاهرام**، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/202505/1166/629832

وبحسب تقدير 2023 فان عدد سكان إثيوبيا وصل الى حوالى 126,527.06 مليون نسمة وهؤولاء (الأمهرة) يسكنون مناطق الهضبة الوسطى والمنطقة الشمالية من البلاد، أما الفئة الثانية من المجتمع الاثيوبى (الأورومو. الجالا) والذين تتراوح نسبتهم مابين 40–45% . وهم من القبائل الرحل ويعرفون على اسم لغتهم (الغالينا) والتى تعد من اللغات الحامية ولغتهم هذه تناسقت مع اعتناق غالبيتهم للاسلام.

اما الجماعة الثالثة فهم التجراي (سكان اقليم تيجرا) والذين يتصفون بسمة مهمة الا وهى نسبتهم القليلة فهم يتداخلون بنسبة كبيرة مع الأمهرا واللذين يعودان الى أصول سامية وتسمى لغتهم التيجرينية فهم لا يشكلون سوى (3.2) مليون من مجموع السكان العام لإثيوبيا أي 6% من جملة السكان، وهؤلاء هم الأقلية الجماعة التى هيمنت على السلطة منذ عام 1991 حتى عام 2018. كما توجد جماعة العفر والذين تبلغ نسبتهم حوالي 4% من سكان البلاد .[1]

من الجدير بالذكر ان إثيوبيا تضم عددا كثير من الجماعات العرقية، ويمكن تقسيم تلك الجماعات الى جماعات رئيسية وجماعات غير رئيسية، حيث تم الاستناد المعيار التأثير فى مجريات الحياة السياسية عند اتباع ذلك التقسيم، فبعض الجماعات تكون مؤثرة نتيجة لقيمتها العددية مثل الأورومو، وبعضها مؤثر نتيجة لهيمنتها على الحياة السياسية مثل الأمهرة والتجيراى، وبعضها يستمد قوة تأثيره من قوته الاقتصادية مثل العفر[2] وفيما يلى تفصيل لكل منها.

1- جماعة تيجراى (Tigray)

تعد من أكثر الجماعات الأثيوبية الإثنية (العرقية) تأثراً بإنفصال إريتريا وإثيوبيا أكثر من غيرها من الجماعات الإثنية، فانقسمت لتكون جماعة تيجرانية اريترية وجماعة

1- خلود محمد خميس ، **سياسة اثيوبيا الاقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافى العربى** (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1998) ص91–92

2- محمد سليمان محمد ، **التجربة الفيدرالية الاثنية في أثيوبيا منذ 1995** (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2018) ص21

تيجرانية أثيوبية، تستوطن الجماعة التيجرانية الإثيوبية في إثيوبيا[1] ويحدها من الشمال والشمال الشرقي دولة إريتيريا تجاور بذلك قبائل إريتيريا وهي الدناكل وتيجراي إريتريا، ومن الغرب دولة السودان، ومن الجنوب الشرقي والجنوب الغربي يحدها منطقة "ولوّ" الأمهرية وإقليم العفر الذي تسكنه الجماعة العفرية ومنطقة قندار الأمهرية وذلك في مساحة قدرها 102 ألف كم2 من جملة مساحة إثيوبيا[2].

يعتقد التيجرينيون انهم من أصول سامية ، ويعتنقون المسيحية الأرثوذكسية القبطية، ويشاركون الأمهرة كذلك في الروح الاستعلائية والاعتقاد بنقاء عرقهم وأصالتهم .إلاأنهم لا يختلطون مع الجماعات الأخرى بحكم المنطقة التي يعيشون فيها التي تمتاز بالصعوبة من حيث المكان لأنهم يمكثون في أعلى الهضبة، فبسبب عزلتهم الجغرافية استطاعوا المحافظة على شخصيتهم ونقائهم الإثني كما يعتقدون .وتقدر نسبتهم حوالي 7%، ويتكلمون اللغة التجرينية وتوجد قلة منهم يعتنق الإسلام.[3]

وكانوا يمثلون عنصر المُعارضة ضد نظام منجستو العسكري (1974 – 1991) حيث نجحوا بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في إسقاط هذا النظام، وأسسوا الجبهة الشعبية لتحرير شعب التيجراي في عام 1975م، وهي جبهة رافضة لسيطرة جماعة الأمهرا علي السلطة في إثيوبيا، كما تناضل هذه الجماعة التيجرانية أيضا لإستعادة مجدها القديم بإعتبارهم لهم في حكم وتأسيس المملكة الأوكسومية القديمة (إثيوبيا حالياً)، وهم العنصر الرئيسي في تشكيل الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، وهي الجبهة الحاكمة في إثيوبيا بزعامة مليس زيناوي (أحد أهم أعضاء الجبهة

1- فتحي أبو عيانة، **جغرافيا افريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987) ص187

2- عبد الوهاب الطيب بشير، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الامبراطورية الي الفيدرالية 1930 – 2007م** (السودان: جامعة افريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، 2009) ص171.

3- Aregawi Berhe**, A Political Histort Of the Tigray Peoples Liberation front (1975-1991): Revolt , Ideology and Mobilisation in Ethiopia**, (Los Angeles : Tsehai puplishers & Distributors, 1st Editiuon, 2009), p44

الشعبية لتحرير شعب التيجراي منذ نشاتها ثم أصبح أميناً عاماً لها)، ووصلت هذه الجبهة للحكم عام 1991م بعد سيطرة أنظمة حكم أمهرية ما يقارب القرن وحرمان بقية الجماعات من المشاركة في الحكم[1].

وهم من أقوى القوى السياسية فى إثيوبيا فقد كان ينتمى اليها رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوى، وتشبه اللغة التيجرينية اللغة الأمهرية والجعزية القديمة، و تصنف كواحدة من اللغات السامية.

ويتهم رئيس الوزراء السابق مليس زيناوي الذي ينحدر من التجراي بالتأسيس لحكم يستأثر فيه أبناء عرقيته بالسلطة والنفوذ، ورغم أن هناك الكثير من التداخل في السمات والملامح بين الأمهرا والتيجراي، إذ ينحدر كلاهما من أصول سامية ممن سكنوا البلاد قديماً ويطلق عليهما معاً إسم الأحباش نسبة إلى دولة الحبشة القديمة التي أسسوها، ورغم هذا يمكن القول أن ثمة نظرة فوقية متبادلة بين كلِ من الأمهريين والتيجراي؛ إذ يري التيجراي أنفسهم أكثر عراقة ونقاءً، ويروا الأمهرا جماعة ماضوية منعزلة فلا هي تصلح للحكم ولا أبنائها يمتلكون مؤهلات الزعامة[2].

وينتشرون في المناطق الشمالية من الهضبة الإثيوبية (اقليم التجراى) ويمتدون داخل دولة إريتريا، ويعتقد التجرينيون، أنهم ينحدرون من الأكسوميين الذين أسسوا مملكة أكسوم التي كانت قائمة عند ظهور الإسلام، ويعود تاريخ تأسيسها إلى القرن السابع قبل الميلاد[3].

ويرجع أصل جماعة التجرين إلى الهجرات التي قام بها العرب من شبه الجزيرة العربية منذ آلاف السنين إلى الحبشة سابقا، وهناك من يعتقد أن اسم التجراى مشتق من اللفظ

1- محمود أبو العينين، **التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية العدد الخاص، 1994، ص ص 52-56.

2- هند جعفر غراب، **أثر التعدد الثقافي على الإندماج الوطني في إثيوبيا (1991م-2012م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص65.

3- عبد السلام ابراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا**، ، ص 168.

العربي " تاجر "ولا سيما أنهم كانوا في الأصل تجارا، وولايزال قسم منهم يمارس التجارة، إلا أن أغلبهم الآن يمتهن الزراعة.

وعلى الرغم من أن جماعة التيجراى هى رابع الجماعات الاثنية الإثيوبية من حيث العدد، الا أنها تسيطر على الحكومة والجيش ، ودائما مايتم اتهام جماعة التيجراى بالسيطرة على السلطة والسعى للانفراد بها وسوء استعمالها ، وكثيرا ماتم الحشد من جانب الجماعات الاثيوبية الأخرى ضد جماعة التيجراى خصوصا الأمهرة والأورومو والصومالى وذلك بسبب هيمنتها على هياكل الدولة.

2- **جماعة الأورومو (Oromo)**

يعتبر الأورومو أكبر القوميات العرقية على الاطلاق ، اذ يشكلون حوالى 40% من مجموع سكان إثيوبيا، أى مايقرب من 31 مليون نسسمة ويتمركزون بشكل أساسي في وسط وجنوب وغرب إثيوبيا، بل يمتدون نحو الشرق، ويشكلون حوالي60 % من سكان مدينة هرر في أقصى الشرق، إذ تقع العاصمة(أديس أبابا) في إقليمهم، وهم يحيطون بها من الجهات كلها.[1]

وتقدر المساحة التي يسكنها الأورومو بأكثر من نصف مساحة إثيوبيا، وتشمل عدة أقاليم مثل: أيلوابابور، أرسى، بالي، شوا، هرر، سيدامو، ولو وغيرها .يتحدث الأورومو لغة خاصة بهم هي الأرومية تمثل الفرع الشرقي من عائلة اللغات الحامّية– الكوشيتية، وهي لغة ، (**Gallinia**) وتسمى أيضا الجالينية شفاهية – غير مكتوبة ليست لها أبجدية خاصة بها – لكنها تكتب الآن بحروف لاتينية، وتنتشر في أجزاء واسعة من إثيوبيا[2]، ويدين حوالي % 80 منهم بالديانة الإسلامية، كما هناك أقلية تعتنق الديانة المسيحية وأخرى تدين بديانات تقليدية.لقد ساهم الأوروميون بسبب كثرتهم وانتشارهم الواسع وتمثلهم للثقافة الإسلامية في نشر الإسلام في المنطقة المحيطة بهم.[3].

1- عبد السلام ابراهيم بغدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

2- **المرجع السابق**، ص174.

3- عبد السلام ابراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا** (رسالة دكتوراة : بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص47 .

وتتمتع جماعة الأورومو بثقافة غنية وعريقة، والتي ظهرت آثارها في العديد من ممارسات الأورومو الاجتماعية، ولعل نظام الجدا ،(**Gadaa system**) يمثل دليلا واضحًا على ذلك، فهو نظام اجتماعي شامل يوجه الحياة السياسية والاقتصادية والدينية[1]، حيث ينظم الرجال من فئات سنية معينة، لكل فئة طرازها المحدد والمرتبط بطقوس وتنظيمات سياسية وعسكرية، وهو ما ساعد على تكريس المساواة فضلا عن روح التضامن والتعاون بين أبناء الجماعة، مما ساعد على ترابطهم وتماسكهم وتعاونهم فيما بينهم على عكس الأمهريين الذين يمتازون بالنزعة الفردية ونظام تراتبى.

وتعد اللغة المشتركة للأورومو من أقوى الروابط بين أفراد الجماعة سواء داخل إثيوبيا أو خارجها، ويتحدث الأورومو اللغة الكوشية وهى واحدة من اللغات الأفرو أسيوية، ويتحدث بها مايقرب من 20 مليون شخص باعتبارها اللغة الأم لهم، وهم موزعين بين إثيوبيا وشمال كينيا، وأجزاء من الصومال ، وذلك على الرغم من أنه تم حظر استخدام الأورومو لهذ اللغة خلال القرن الـــ20، والقانون الإثيوبى اليوم يسمح باستخدام لغة الأورومو، ومع ذلك فإن اللغة الأمهرية هى اللغة الرسمية للبلد، وقد تطورت الهوية السياسية للأورومو استجابة للأحداث التاريخية التى أحاطت بتأسيس الدولة الإثيوبية الحديثة، والتى اتسمت بتاريخ طويل من القمع والاضطهاد للأورومو، فقد وجد أن القول بأن الأورومو لم يتعرضوا للقمع والاضطهاد استنادا الى تولى بعض أفراد الجماعة عددا من المناصب البارزة والمختلفة فى الحكومة والجيش هو قول مغلوط الى حد كبير، فقد كانت نسبة تمثيل الأورومو مع الأمهرة فى السلطة السياسية ليس بكبير[2].

3- جماعة العفر (Afar)

جماعة العفر أو الدناكل أو العداليس أو أولاد علي ، هم من أبناء الأقوام الحامّية– الكوشيتية، المتداخلين مع العرب، إذ تعود جذورهم إلى الهجرات العربية إلى إفريقيا قبل

1- محمد أحمد و عبد اللطيف محمد، **التطور السياسي لجبهة تحرير أورومو**، (القاهرة :المكتب العربي للمعارف2015) ص ص16 -17

2- محمد سليمان محمد مصطفى، **مرجع سبق ذكره** ،صص25-26.

خمسة آلاف سنة واختلطوا بالقبائل الحامّية، وأنتجوا العنصر العفري الدنكالي). وهم قريبون عرقيا من الصوماليين .ومن مناطق العفر جرداء فقيرة، لذا تراهم في حركة مستمرة بحثا عن المراعى .ويتوزع العفريون على ثلاث دول في منطقة تسمى المثلث العفري[1]، إذ ينتشرون في شمال شرق

إثيوبيا وتمتد أصولهم إلى العفريون المتواجدون في إريتريا وجيبوتي، وينقسمون إلى قبائل وعشائر عدة، وقد ظلت تلك القومية مستقلة عبر معظمهم التاريخ حتى ضم الإمبراطور (هيلا سيلاسي) سنة 1952 م أ رضيهم إلى إثيوبيا، ثم عمل(منجستو) على تشتيت تجمعاتهم، وبعد سقوط الأخير خصص إقليم لهم[2].

يتحدث العفريون لغة واحدة هي العفرية، ويعتنقون الإسلام، إلا أنهم لم يتوحدوا طوال تاريخهم، كما أن علاقاتهم بجيرانهم لم تكن جيدة بحكم توزعهم على الدول الثلاث المذكورة، وهو ما يجعلهم جماعة عرقية ممتدة داخل هذه الدول بل مشرذمة، لذا فإن هناك من يطالب بكيان عفري يحفظ وحدتهم وحقوقهم[3]. ويعد العفر ضمن إثيوبيا من الأقليات، إذ لا تتجاوز نسبتهم ما بين % 1,7 و 4% من مجمل سكان إثيوبيا.

برغم أن العفر قد يبدون وكأنهم مجتمع بسيط الا أنهم لديهم اثنين من الطبقات الاجتماعية: طبقة الأزاميرا (asaimara) وهى الطبقة المهيمنة سياسيا، وطبقة الأدوميرا وهى طبقة العمال (adoimara)، وقد تحول العفر الى الاسلام نتيجة تواصلهم مع العرب خلال القرن العاشر ،وعلى الرغم من ذلك فإن الممارسات الدينية للعفر لا تقتصر على الاسلام بل يختلط معها بعض المماراسات الدينية التقليدية.[4]

1- عبد السلام، ابراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، مرجع سبق ذكره،** ص168.

2- طه حميد حسن العنبكي،**تطورات الصراع الإريتري – الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية،** (مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد3 ، 2010) ص52.

3- عبد السلام ا براهيم بغدادي، **"مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي-دراسة حالة العفر في أريتريا وجيبوتي وإثيوبيا** "(مجلة شؤون اجتماعية، العدد59، الشارقة 1998) ص37

4- محمد سليمان محمد مصطفى، **مرجع سبق ذكره،**ص27.

4- جماعة أمهرة (Amhara):

يقع الجزء الأكبر والرئيسى من جماعة الأمهرة فى إثيوبيا، الا أنها تنتشر فى عدد من الدول الأخرى المجاورة وهى السودان والصومال وإريتريا وجيبوتى ،ويصل عدد أفرادها الى حوالى (23) مليون نسمة، يعيش (20) مليون نسمة منهم فى إثيوبيا،ويقع إقليم الأمهرة فى الجزء الشمالى الغربى من إثيوبيا ويحد اقليم الأمهرة إقليم التيجراى من الشمال ،والعفر فى الشرق وأوروميا فى الجنوب ، وبنى شنقول-جميز فى الجنوب الغربى، والسودان فى الغرب [1].

ينحدر الأمهرا من أصول سامية حيث هاجر أجدادهم من الجزيرة العربية الى إثيوبيا قبل عدة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام، وعلى الرغم من كونها أقلية صغيرة، ظلت جماعة. وتسيطر الأمهرا على الأوضاع السياسية بإثيوبيا لعدة قرون، وهم يشكلون الصفوة المتعلمة كما يتقلدون أهم المناصب العليا سواء في الخدمة المدنية أو في الجيش . إن جماعة الأمهرا ثانية بعد جماعة الأورومو من حيث عدد السكان الذي يتراوح ما نسبته .% 28.ويتحدثون اللغة الأمهرية التي هي لغة سامية جنوبية، مشتقة من اللغة السامية الجعزية(**Geez**) القديمة .وللأمهرية أبجدية مكتوبة، وهي لغة رسمية لعموم إثيوبيا.[2]

ويعتنق أغلب عناصر الأمهرة الديانة المسيحية الأرثوذكسية التي دخلت البلاد منذ القرن الرابع ميلادي، ويوجد من يعتنق الديانة الإسلامية، ولقد تمكنوا من جعل دينهم وتاريخهم، مجموعة من القيم والمقاييس التي تحدد العلاقات الاجتماعية في الدولة.

لقد ظل الأمهريون يسيطرون على الحكم في إثيوبيا إلى سنة 1991 م عندما جاء ميليس زيناوي المنحدر من جماعة(التجرين)،بدعم من القوى الخارجية الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة .

1- **المرجع السابق**، ص28.

1- Save The Children Organization, **Amhara Region, Area brief,** (London:save the children organization publications,December 2013),p2

5- جماعة الصوماليين (Somali)

لهم إقليم خاص يضم منطقة أوجادين والمناطق المجاورة لها، وأصل هذه الجماعة من القبائل العربية الصومالية، وهذا ما يفسر ارتباطهم بالصومال بحكم الأصل المشترك بينهما وكذا القرب الجغرافى للإقليم من الحدود الصومالية، وكذلك إحساسهم بانتمائهم لها أكثر من إثيوبيا التي لم تستطيع السيطرة عليهم بشكل فعلي، ولا يزالون يقاومون سياسة الضم والإلحاق[1]، وهم أقلية في إثيوبيا، وتبلغ نسبتهم حوالي (6%).

مناطق تواجدهم هي أوجادين وهرر، وهي مناطق متنازع حولها بين إثيوبيا والصومال، ويزاولون بصفة رئيسية مهنة الزراعة والرعى.

وقد تأثرت اللغة الصومالية باللغة العربية بشدة، ولكن فى عام 1972 صدر قرار بأن لايتم كتابة اللغة الصومالية إلا بالحروف اللاتينية، والغالبية العظمى من الصوماليون مسلمون بسبب التأثير العربى التاريخى القوى على ثقافتهم.[2]

ثانيا:الجماعات الثانوية (غير الرئيسية) فى إثيوبيا:

1- أبرز الجماعات الموجودة فى شمال إثيوبيا

أ- جماعة الفلاشا (Flasha)

جماعة الفلاشا أو اليهود السود أو بيت إسرائيل، يعتنق الفالاشا الديانة اليهودية، وهجرت أعداد كبيرة منهم إلى إسرائيل، ولم يبق في إثيوبيا سوى بضعة آلاف، يتواجدون في منطقة جواندار في الشمال وإقليم التيجراى في شمال غرب إثيوبيا.

وهناك من يرى أن أصلهم يرجع إلى الأجوا الذين تهودوا في القرن الثالث أوالرابع قبل الميلاد على يد إرساليات يهودية قدمت من اليمن .ويزعم بعض أبناء الفالاشا أنهم ينحدرون من السلالة السليمانية، والفالاشا يتكلمون اللغة أجو المعروفة بكوارينيا وهم يتكلمون اللغة أيضا اللغة الأمهرية.

1- عبد السلام ابراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، مرجع سبق ذكره**، ص 172-ص176.

2- محمد سليمان محمد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

ب-جماعة العيسى (Essay)

جماعة العيسى هى من الجماعات الصومالية التى وجدت فى كل من الصومال وإثيوبيا وجيبوتى واريتريا، وتاريخيا عاشت جماعة العيسى والعفر فى مجتمعات متجاورة يسود بينها الأمن والسلام، ولكن نتيجة لحالة التنافس التى سادت بسبب السياسات الاستعمارية الأوروبية أصبحت تميل كل جماعة عرقية لتحقيق مصالحها وحدها، مما خلق العديد من التوترات بين الجماعات المتجاورة والتى لم تكن موجودة من قبل ، حيث أدى تفضيل الاستعمار الفرنسى لجماعة العفر واستخدام سياسة فرق تسد بينها وبين جماعة العيسى الى خلق حالة من التوتر بين الجماعتين ودعم حالة الانقسام بينهما لصالح العفر.

ج-العرب

أما بالنسبة للعرب فقد تزاوج عرب شمال أفريقيا مع مختلف السكان الأصليين فى القارة الأفريقية بشكل عام وفى إثيوبيا بشكل خاص، وانتشروا فى جميع أنحاء المنطقة، وقد عاش العرب فى إثيوبيا بأعداد متفاوتة، وعلى الرغم من أن ديانتهم سواء كانت الاسلام أو المسيحية هى التى قد تكون مهيمنة فى إثيوبيا اليوم، إلا أن العرب أنفسهم لايعيشون هناك بأعداد كبيرة.[1]

د- جماعة بنى شنقول – جميز (Benishangul-Gumuz)

تعد من الجماعات الحدودية بين إثيوبيا والسودان ، هى كانت أرضا واحدة تعيش عليها مجموعة من قبائل البرتا أو بنى شنقول أو الفونج قبل التقسيم الذى لم يهتم بالحدود القبلية، فتسبب بتقسيم القبائل والجماعات العرقية الواحدة الى عدة دول مختلفة.

بنى شنقول ليس الاسم الأصلى للجماعة ، بل تمت اضافة اسم بنى للدلالة على الانتماء الى العرب والاسلام،والاسم الأصلى هو " بلا شنقول" بلغة البرتا ، وهى اللغة الأساسة للسكان الأصليين، وتشكل الديانة عنصرا ثقافيا مهما جدا عند بنى شنقول،

1- محمد سليمان محمد مصطفى، **مرجع سبق ذكره** ، ص34.

حيث ارتبطت السايسات الحاكمة والسلطة فى إثيوبيا على مر العصور بالدين المسيحى وتعاليم الكنيسة، أما سكان بنى شنقول الذين يدينون بالاسلام فتمسكوا بتعاليمه الذى لا يقتصر على سكان بنى شنقول . بل ينتشر فى أجزاء كبيرة من إثيوبيا.

ثانيا: أبرز الجماعات القاطنة فى جنوب ووسط إثيوبيا

1- جماعة جوراجى (Guragr)

يسكن أبناءالجوارج ، جنوب الهضبة وأماكن أخرى، ونسبتهم ما بين 2% و 4%، ويحتلون المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان في إثيوبيا، لكن لا يملكون لإقليم خاص بهم وهذا راجع إلى انتشارهم وتوزعهم، حيث يقطن عدد منهم غرب شوا في إقليم الأمهرا ، بين زاوى ونهر أومو.

والى جانب عمل الجوارجى فى التجارة فإنهم يعملون أيضا بالزراعة، إلا أنهم يتبعون نظاما زراعيا ممعقدا يقوم على تناوب المحاصيل الزراعية ، وهم مهتمون بزراعة المحاصيل النقدية مثل البن والقات، ويرجع ذلك لعملهم بالتجارة الى جانب الزراعة، كما يهتم الجوارجى بتربية المواشى المدرة للألبان، ولا يوجد لديهم الشكل الهرمى التقليدى السائد للسلطة السياسية فى الجماعات الإثنية، كما انهم لاوجود لديهم نظام الزعاة السائد،ولكن تتوزع السلطة السياسية التقليدية فى الجوارجى بين العائلات، أى أن السلطة السياسية فى الجوارجى هى سلطة لا مركزية .لكن فى المقابل فإن السلطة الدينية فى الجوارجى مركزية للغاية.[1]

2- جماعة هاديا (Hadiya)

تعد من الجماعات الاثنية الاثيوبية، وهى متمركزة فى جنوب أديس أبابا، ويعيس اغلبهم بالمناطق الريفية ، وتعد الهاديا واحدة من أشد وأقول العرقيات المعارضة للحكومة الاثيوبية.

1 **المرجع السابق**، ص36.

3- جماعة الكونسو (Konso)

تعد ضمن قبائل جنوب شعوب إثيوبيا التى تضم أكثر من ثمانين قبيلة، وتتواجد هذه القبيلة حول وادى نهر أومو بالقرب من الحدود الاثيوبية الكينية ، وتتواجد هذه القبيلة فى بيئة صعبة وقاحلة ومرتفعة جدا وكثيرا ماتتعرض للجفاف والتعرية والانهيارات الأرضية ورغم ذلك لاتتخلى القبيلة عن منطقتها.

ثالثا: أبرز الجماعات االموجودة فى جنوب غرب إثيوبيا

1- جماعة الجامو (Gamo)

الجامو هو اسم لاحدى الجماعات الاثنية التى تعيش فى إثيوبيا وهو أيضا يطلق على الاقليم الذى تعيش على أراضيه هذه الجماعة، وكلمة جامو تعنى الأسد ويقصد بها الشعب البطل القوى، ويعيش الجامو على ثاني أعلى جبل فى إثيوبيا ، وتقع أراضيهم فى الجزء الجنوبى الغربى من البلاد وغالبية الجامو من الفقراء لاعتمادهم على زراعة الكفاف وتدهور أراضيهم.

ويعانى أبناء الجامو من نقص كبير فى نظم التعليم المختلفة، كما انهم يفتقدون للتنمية، ويعانى أطفال الجامو من النقص الحاد فى الغذاء.

2- جماعة السيدامو (Sidamo)

تعيش جماعة السيدامو وهى احدى الجماعات الكوشية بالقرب من بحيرة أباية، فى جنوب غرب إثيوبيا ، ويتميزون بزراعة البن.

3- جماعة السورى (Suri)

هى جماعة صغيرة تقع منطقتهم على الحدود بين جنوب غرب إثيوبيا والسودان ، ويتميزون بتربية المواشى.وتعيش الجماعة فى منطقة نائية تعد من أكثر المناطق القاحلة فى إثيوبيا والتى تأثرت بشدة من جراء موجات الجفاف والمجاعات التى مرت على إثيوبيا خلال الثمانينات.

4- جماعة الأنواك (Anuak)

هم جماعة عرقية صغيرة يتميزون بالزراعة ، يعيشون فى منطقة أعالى النيل لمئات السنين ويعتبرون أرضهم ملك للقبيلة ككل وقد هاجر عشرات الالاف من الأنواك الى الولايات المتحدة هبا من الحروبن حيث يعيشون أساسا فى مينسوتا، التى لديهم برنامج لتوطين اللاجئين.

لهذا عدت إثيوبيا نموذجا واضحا لعدم التجانس وكما ذكرنا سابقا ان التجانس الاثنى جاء نتيجة وجود خليط اثنى واسع تسوده الصراعات والخلافات الى جانب وجود الثقافات المختلفة وعدم الاتفاق على قيم مشتركة ، لذلك أصبحت إثيوبيا تعانى من ما يمكن تسميته (بمعضلة أمنية) متمثلة بعدم قدرتها على الحفاظ على وحدة التراث الوطنى أو القضاء على التهديدات الداخلية الناتجة عن تصاعد النزعات القومية والعرقية بين الجماعات الاثنية.[1]

وقد اتضحت الرغبة الانفصالية لعدة اثنيات داخل إثيوبيا بعد عام 1991 بعد وصول جماعة التجرين الى السلطة ، فأعلن النظام الجديد بزعامة (ميليس زيناوى) عن حق العرقيات فى تقرير مصيرها . فجاءت التعينات التى قامت بها الحكومة أنذاك لتعكس توزيعا للسلطة على أساس الانتماء العرقى.

وتسعى الجماعات الإثنية داخل إثيوبيا للوصول إلى تحقيق لاكتفائها الذاتي وإشباع حاجاتها الأساسيةعبر سلسلة من الطرق الأساليب التي تعبر من خلالها عن مطالبها، التي تصنف في خانة المنبوذة لدى النظام الحاكم الذي يسعى دائما إلى تجنبها وقمعها إن برزت .تسهم إلى حد كبير الطبيعة الاستبدادية للسلطة من عدمها في بروز وتطور مطالب الجماعات الإثنية من سلمية إلى عنيفة من عدمها.

المحور الثانى: الإطار الدستورى الناظم للتعددية العرقية

منذ بداية التسعينيات اتجهت المناقشات حول الدستور الإثيوبي لتصبح دولة إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وفقا لنظام الحكم البرلماني، وخفضت عدد الولايات الفيدرالية إلى تسع ولايات تم تقسيمها وفقاً لاعتبارات التوزيع السكاني[2].

1- حيدر على حسين ، **مرجع سبق ذكره** ، ص13.

2- **Constitution of the Federal Democratic of Ethiopia**, 1995, p 46, 47.

وقد انتقلت إثيوبيا من النظام المركزي القومي إلى النظام اللامركزي القومي بموجب دستور عام 1995 الذي وضع من خلال جمعية النواب الدستورية منتخبة مباشرة من شعوب إثيوبيا، استخدام وصف الشعوب أو القوميات أو الأمم في إثيوبيا أمر معترف به دستوريا بحكم أن هذا البلد متعدد قوميا وتم الوصول إلى مرحلة الاعتراف بهذا الواقع بعد صراع وحرب أهلية من مرحلة اسقاط النظام الامبراطوري إلى اسقاط النظام العسكري وهما مرحلتين مركزيتين مورس فيها سياسات مركزية قومية وعدم الاعتراف بالتعدد.

أكد الدستور الإثيوبي الفيدرالي الدائم لعام 1995 على تعددية المجتمع الإثيوبي، وعلى حق القوميات الإثيوبية المختلفة في تنمية هويتها وإدارة شئونها، وعلى هذا الأساس تم طرح النموذج الفيدرالية الإثنية في محاولة للمعالجة الجذرية للمسألة القومية حيث يحفظ هذا النموذج وحدة البلاد من جانب، ويلبي طموح القوميات نحو الحكم الذاتي من جانب آخر[1].

اعتمد الدستور الفيدرالي على العرقية كأساس للتنظيم الفيدرالي، ثم الإداري باعتباره أنسب الأسس التقسيم المجتمع، كما يلبي طموح القوميات المتعددة نحو تحقيق الحكم الذاتي، وعمل الدستور كذلك نموذج اللامركزية من خلال تقسيم الدولة فيدرالياً إلى 9 ولايات هي (التيجراي – العفر- الأمهرة - أوروميا – صومالي – بني شنقول جوموز – ولاية الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية – ولاية شعب جامبيلا – ولاية شعب هرر، بالإضافة إلى مدينتي أديس أبابا وديرا داوا اللتان تتمتعان بقدر كبير من الاستقلالية فأديس أبابا هي العاصمة وديرا داوا هي ثاني أكبر المدن الإثيوبية، حيث تحظى أديس أبابا بالحكم الذاتي وفقاً للدستور ويتم إدارتها وفقاً لميثاق خاص بها، أما ديرا داوا فتدار بشكل مؤقت من خلال نظام يجمع بين مهام البلدية والولاية، وهي تقع تحت مسؤولية رئيس الوزراء مباشرة، ويتم إعداد ميثاق خاص بها إلا أن التوترات الإثنية أثرت علي صدوره حتي الان[2].

1- محمد سليمان محمد مصطفي فايد، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

2- محمد محمد ابراهيم حجاج، **اشكاليات الحكم المحلي في افريقيا إثيوبيا ونيجيريا دراسة مقارنة** (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2016) ص55.

وقد أقر الدستور الإثيوبي الشكل الفيدرالي للدولة ، واعترف بالحق غير المشروط لكل الأمم والشعوب والقوميات في تقرير المصير، بما في ذلك حق الانفصال. وأكد على حقوق هذه الشعوب فيما يخص اللغة والثقافة والتاريخ، وحقها في الحكم الذاتي الكامل، والذي يتضمن إنشاء المؤسسات الحكومية في الإقليم الذي تعيش فيه، وكذلك التمثيل العادل في الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، ووضع الدستور شروطاً خاصة لحق الانفصال، والآلية التي تتم من خلالها إجراءات الاستفتاء، وقد حاول الدستور في هذه المادة أن يؤكد على القواسم المشتركة بين الأمم والشعوب والقوميات التي تكون الهوية الإثيوبية المشتركة. وتتكون الدولة من ولايات محددة على أساس اللغة والهوية وموافقة شعوب هذه الولايات، وربما كانت لعقود الهيمنة الأمهرية على البلاد انعكاس رئيسي على التحديد العرقى للولايات، وهي تسع ولايات تم تسميتها في الدستور كالتالي:[1]

1) ولاية التيجراي The State of Tigray
2) ولاية العفر The State of Afar
3) ولاية الأمهرا The State of Amhara
4) ولاية الأورومو The State of Oromo
5) ولاية الصومال The State of Somalia
6) ولاية بني شنقول / جوموز The State of Benshangul/Gumuz
7) ولاية الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية The State of the Southern Nations Nationalities and Peoples
8) ولاية شعوب الجامبالا The State of the Gambela Peoples
9) ولاية الشعب الهررى The State of the Harari People

1- دستور جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، متاح على:
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1656918

كما أعطى الدستور الولايات والشعوب والرعايا المنتمين إلى هذه الولايات التسع الحق في إقامة ولايات مستقلة خاصة بهم وفقًا لإجراءات محددة نص عليها الدستور. وأكد الدستور على أن الولايات الأعضاء في الفيدرالية تتمتع بحقوق وسلطات متساوية. وجعل الدستور من أديس أبابا عاصمة الاتحاد، وتتمتع بحكم ذاتي خاص، وتديرها الحكومة الفيدرالية وتمثل في مجلس النواب .وبما أن أديس أبابا تقع داخل حدود ولاية أورومو، فقد أكد الدستور على احترام هذه الخصوصية وعلى أن يحدد القانون الإجراءات الخاصة بالمسائل الإدارية المشتركة الناشئة عن موقع أديس أبابا داخل ولاية أورومو."[1]

المحور الثالث: أليات الأنظمة الحاكمة فى التعامل مع التعددية العرقية منذ عام 2012

أولاً: ادارة التعددية العرقية فى ظل حكم ديسالين (2012-2018)

لقد أثارت الوفاة المفاجئة لزيناوي صدمة فى كل أنحاء إثيوبيا إذ أنها فتحت بابا أمام مستقبل مجهول ومخيف لدى الإثيوبيين. فقد تمكن زيناوى من خلق نظام سياسي يتمحور كليا حول ذاته، فقد بدأت المناطق بالمطالبة بتطبيق أكثر واقعية للنظام الاتحادي، فالجبهة الوطنية لتحرير أوجادين تواصل الكفاح المسلح من أجل الحكم الذاتي في حين أن جبهة أورومو(جبهة تحرير أورومو)، وإن كانت منهكة عسكريا، إلا أنها ما تزال تتمتع بتأييد واسع، وبعد أكثر من عقدين من محاولة الاحتواء لا يزال الإحساس بالظلم والضيم لدى بعض الفئات العرقية والدينية يتجذر، أما الدولة التنموية فإنها في شكلها الحالي لا تتماشى تماما مع تطلعات الفيدرالية، وإعادة تشكيل أي من الفيدرالية أو الدولة التنموية يهدد جوهر السلطة في إثيوبيا، وقد أدى موت زيناوي إلى تفتيت مراكز القوى التي هي في الأصل ضعيفة البنية ويلغي كل منها الآخر .على سبيل المثال، لم يجرؤ أحد لمدة أسابيع من إجبار عازب مسفين، أرملة زيناوي، على الخروج من القصر الرئاسي.[2]

1- المرجع السابق.

2- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/05/20135912178313170

وهكذا، يبدو أن السياسة الإثيوبية بعد زيناوي أصبحت تدار من طرف عدد من الأقطاب المهيمنة كحزب جبهة تحرير شعب تيجري وأجهزته الأمنية وعلاقاته الوثيقة مع بعض أفراد الجبهة، والجيش الذي يتقاطع بشكل وثيق مع جبهة تحرير شعب تيجري وأخيرا رئيس الوزراء ديسالين المعين اثر وفاة زيناوى.

ولا شك أن تعيين هيلي ماريام ديسالين يعني أن سلطة حزب(الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى) لا تزال سليمة ومتماسكة مقابل معارضة مفككة لدرجة تجعلها لا تمثل تحديا ذا مصداقية للنظام .وبصرف النظر عن المظالم العرقية والدينية التي تنتج عن القمع الوحشي للمعارضة فإن زيناوي خلف وراءه أيضا سلسلة من المشاكل الاقتصادية التي تنذر بإسقاط البلد في أتون حرب أهلية، لقد آمن زيناوي إيمانا راسخا بأن التنمية الاقتصادية هي الطريق الأمثل للسيطرة السياسية ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية ارتدت عليه في ظل الفساد المزمن وعدم المساواة الذي اتسعت رقعته مما ولد مزيدا من الإحباط الاجتماعي وهو ما من شأنه أن يصب الزيت على نار الصراعات المسلحة [1]. وبعد رحيل رئيس الوزراء السابق زيناوى أجرت انتخابات فى 2015 وتعد أول انتخابات تجرى بعد رحيله، وقد حل محل زيناوى بعد وفاته كرئيس للوزراء بالإنابة (هايلى مريام ديسالين) الذى كان يشغل منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء منذ سبتمبر 2010، وهو أول رئيس حكومة أثيوبى من طائفة البروستانت وأول حاكم ينتمى الى جماعة ولايتا وليس جماعة الأمهرة أو التيجراى التى كان ينتمى اليها زيناوى، وقد انضم ديسالين الى الائتلاف الحاكم وتدرج فى المناصب داخلة فى ضوء التغيرات التى كان قد أجراها مليس زيناوى خلال حكمه فى أعقاب انتخابات 2005، بهدف استيعاب المزيد من أطياف الشعب الإثيوبى، ولم تختلف انتخابات 2015 عن سابقتها كثيرا سواء فيما يتعلق بسعى الجبهة الحاكمة للهيمنة على المناخ السياسى بالكامل، أو بتعرضها للقمع والتنكيل من مرشحى المعارضة وتقليص دور الرقابة الدولية.[2]

1- عبد الرجمن يوسف على" اثر **غياب ملس زيناوى على اثيوبيا والقرن الافريقي**"، "مركز الجزيرة للدراسات، 9مايو 2013.

2- محمد سليمان ، **مرجع سبق ذكره**، ص130.

من الجدير بالذكر ان قد أعلننت حكومته الطوارئ لمدة 10 أشهر فى أكتوبر 2016 ، لكن الجبهة الديمقراطية الاثيوبية التى جاء منها ديسالين شهدت انقساما داخليا اذ شارك فى التظاهرات الأحزاب التى تمثل المناطق العرقية وأبرزهم أوروموو والأمهرة كنائبين للرئيس. لكن ماعادت القبائل المعاضة ترضى بأقل من أن يسمى من بينها رئيس وزراء.

قد نجح ديسالين في مهمته إلى أن فجّرت الوضع الاحتجاجات الشعبية التي ظلت تشهدها إثيوبيا منذ العام 2015، وبلغت ذروتها في العام 2016. وعند ذلك اضطر ديسالين والحزب الحاكم لتكوين وزارة جديدة أعطى فيها شعبي الأوروموو والأمهرا نصيب الأسد من الوزراء، 9 وزراء للأوروموو وحدهم، أي ما يعادل 40 في المائة من مجلس الوزراء تقريباً. في المقابل، يقول قادة الأوروموو الذين يتزعّمون الاحتجاجات، إن حزب الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكم بقيادة ديسالين يسيطر فعلياً على البرلمان بنسبة 100 في المائة.... إذ فاز الائتلاف الحاكم وحلفاؤه على 546 مقعداً من مقاعد البرلمان الإثيوبي البالغة 547 مقعداً، ولم تفلح المعارضة في الحصول على أي مقعد.[1]

ويزعم المعارضون الأوروموو، بالذات، أن حكومة ديسالين تسلب حقوقهم السياسية والاقتصادية وتهمش إقليمهم، وتمارس ضدهم اضطهادا منهجياً يتضمن القتل والتنكيل والإخفاء القسري ومصادرة الأراضي. كما يقولون إنها تسعى لطمس هويتهم وخصوصيتهم، بفرض اللغة الأمهرية على التدريس، وتقتطع أراضيهم بحجة معلنة هي تحديث العاصمة أديس أبابا، لكني تخفي رغبة غير معلنة لإضافة الأراضي المقتطعة لصالح التيجراي.

1- ديسالين... عدّاء إثيوبي غادر المضمار قبل نهاية السباق، **الشرق الأوسط**، متاح على: https:// aawsat.com/home/article/1185161/ديسالين-عدّاء-إثيوبي-غادر-المضمار-قبل-نهاية-السباق

وبعدما اعترفت الحكومة الإثيوبية عقب احتجاجات العام 2016 بخطأ طريقة تعاملها مع المحتجين، سارعت إلى تكوين وزارة جديدة، ونقلت «الشرق الأوسط» في حينه عن مسؤول إثيوبي بارز من الخرطوم قوله «التشكيل الوزاري الجديد جعل الحكومة تشبه الشعب الإثيوبي»، وأن للمحتجين مطالباً عادلة، بعدما كانت قد قمعتها بشدة ما أدى لمقتل المئات واعتقال العشرات، ثم أعلنت حالة الطوارئ في البلاد.

لذا لم تهدأ المظاهرات بحجة بطء وتيرة الافراج عن المعتقلين السياسيين كما وعدهم ديسيالين من يناير 2018. هذه الاضطرابات ومارافقها من خسائر فى الأرواح دفعت ديسالين الى الاستقالة فى فبراير 2018 ليكون أول رئيس وزراء اثيوبى يقدم استقالته بنفسه بلا انقلاب أو وفاة. ويعتقد ديسالين ان استقالته مهمة لتنفيذ الاصلاحات التى تؤدى الى سلام وديمقراطية مستداميين.

ثانياً: إدارة التعددية العرقية فى ظل أبى أحمد

اختارت الجبهة الحاكمة أبى أحمد لرئاسة الوزراء لمحاولة احتواء الأورومو الغاضبين، فأبى أحمد أول رئيس وزراء من أصول مسلمة وانتماء عرقى للأورومو من جهة الأب وانتماء للأمهرة المسيحيين من جهة الأم. ومن الجدير بالذكر ان ابي أحمد التحق بالجيش وأجهزة الاستخبارات منذ كان ابن الرابعة عشرة وترقى فيها عبر التقرب من التيجران واتقان لغتهم وأصبح متحدثا بيها دون غيرها.

لقد اختلف المشهد السياسي في أديس أبابا كليًّا وليس جزئيًّا، داخليًّا وخارجيًّا، منذ وصول آبي أحمد إلى مقاليد السلطة، فقد أزاح الطبقة المنتفعة السياسية والعسكرية، وفتح حوارات بنَّاءة مع قوميات الأكثرية المهمشة سياسيًّا واقتصاديًّا، ما يعكس تغير السياسات الداخلية الإثيوبية في تعاطيها مع المسائل الداخلية الحرجة والتي كانت سببًا رئيسًا للاحتجاجات الشعبية التي ضحَّى الإثيوبيون بدمائهم فيها منذ عام 2016 .ادارة التعددية فى ظل رحيل زيناوى. فمن الجدير بالذكر ظل القياديون العسكريون من قومية "تيجراى "يهيمنون على مفاصل السياسة.

الإثيوبية الداخلية والخارجية، لأكثر من عقدين، إلا أن الخبر المفاجئ جاء على لسان فيتسوم أريجا، مدير مكتب رئيس الوزراء، آبي أحمد؛ حيث عين سيرى مكونن قائدًا للقوات المسلحة خلفًا لسامورا يونس الذي خدم في الجيش الإثيوبي لأربعة عقود، كما عُين قائد القوات الجوية، آدم محمد، رئيسًا لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني ليحل محل جيتاتشو أسافا .ويأتي هذه في إطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعهد بها رئيس الوزراء الإثيوبي بعد توليه منصبه، في أبريل 2018 ، استجابة لمطالب المحتجين بعد الاضطرابات التي شهدتها إثيوبيا في السنوات الثلاث الأخيرة.[1]

لقد دعى أبي أحمد منذ تسلمه السلطة بالمصالحة الداخلية بين جميع العرقيات في جميع الاقاليم، فقد قام بزيارة اقليم الصومال كما زار بلدة أمبو فى أوروميا التى كانت فى قلب الاحتجاجات والاشتباكات مع قوات الأمن منذ عام 2015 ، حيث تعهد بمعالجة المظالم، أيضا التقى بزعماء وقوى المعارضة المختلفة ، والتى كانت ترفض التواصل مع ديسالين وقد كانت تقود الاحتجاجات فى الأورومو وغيرها، ومن أبرز هؤلاء[2] ميرارا جودينا، رئيس حزب مؤتمر الأورومو الفيدرالى، وبيكيلي جيربا الأمين العام للحزب وغيرهم.

ومن الجدير بالذكر الفيدرالية الإثيوبية تقف عند مفترق طرق في ضوء التطورات الجوهرية التي طرأت على المشهد السياسي منذ صعود رئيس الوزراء آبي أحمد عام 2018، الذي جاء برؤية شاملة لخدمة طموحه السياسي في السلطة، وذلك عبر إحلال نموذج الدولة المركزية الوحدوية محل نظام الفيدرالية (والذي يقوم على أساس التعددية العرقية في بلد يمثل متحفًا للشعوب لتعدد قومياته الإثنية).

وقد بدا أن آبي أحمد واثقًا من قدرته على إخماد أية اضطرابات أو احتجاجات تعرقل وصوله إلى هدفه الرئيس، وقد تعزّزت هذه الرؤية بعد انتصاراته في حربه ضد

1- الشافعي ابتدون،" **إثيوبيا :المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن فى القرن الأفريقى** (مركز الجزيرة للدراسات،9يوليو 2018).

2- المرجع السابق.

إقليم تيجراي، الأمر الذي يُهدِّد مستقبل الفيدرالية العرقية في إثيوبيا خلال المرحلة المقبلة.

جاءت سلسلة الإصلاحات التي أجراها رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، منذ توليه السلطة في إبريل/ 2018 على المستوى الداخلي كمقدمة لمشروعه المثير للجدل حول مستقبل الحكم في إثيوبيا، وقد عبّر عنه في فلسفة **"مديمر"** التي تعني **التضامن** باللغة الأمهرية، وتتمحور حول تقويض الفيدرالية العرقية في البلاد لأجل بناء دولة مركزية تنتهي معها الاختلافات القومية وبناء هيكل تنظيمي مركزي واحد، لأن آبي أحمد يرى أنه يعالج معضلة التفكك العرقي والتشتت السياسي، ويحول دون انخراط البلاد في الصراعات الإثنية والتعرض للتفكك إلى دويلات صغيرة تقوم على أساس عرقي.

وقد سعى آبي أحمد إلى تعزيز رؤيته عبر تأسيس **حزب الازدهار**[1] في نوفمبر 2019، وهو تحالف يضم 3 أحزاب من الائتلاف الحاكم السابق (حزب الأورومو الديمقراطي، وحزب أمهرة الديمقراطي، والحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا) باستثناء جبهة تحرير شعب تيجراي، التي رفضت الانضمام إليه واعتبرته انقلابًا دستوريًّا. وقد حظي هذا التحالف بتأييد أحزاب أخرى من أقاليم عفار والصومال الإثيوبي وجامبيلا وبني شنقول–جوموز وهرر. وهو ما يرغب آبي في تصديره إلى الرأي العام الإثيوبي والدولي، حول اتساع قاعدة التأييد له ولخطواته السياسية.[2]

في المقابل، تُقاوم المعارضة السياسية رؤية آبي أحمد وتتهمه بالتطلع إلى السيطرة المطلقة على مفاصل الدولة الإثيوبية وأقاليمها، وترى أن إلغاء الفيدرالية الإثنية تعني إلغاء الدستور الإثيوبي نهائيًّا، ومن ثَمَّ فهي تريد الاحتفاظ بالشكل الفيدرالي للدولة الإثيوبية القائم على التعددية كمكتسب مهم كافحت من أجله القوميات الإثيوبية. وقد

1- "يوغسلافيا جديدة؟": مستقبل الفيدرالية في إثيوبيا بعد حرب تيجراي، متاح على:
https://zatmasr.com/995///

2- المرجع السابق.

اعتبر الكثيرون تأسيس حزب الازدهار على أنقاض الائتلاف الحاكم السابق أنه انقلاب على الشرعية، ويخلق حالة من الاحتقان السياسي.

ويمكن القول إنه يوجد عدد من المحفزات التي تدفع آبي أحمد إلى التخلي عن نظام الفيدرالية العرقية لصالح مشروعه السياسي المركزي، ويتمثل أبرزها فى خلق حلفاء جدد حيث إستعان آبي أحمد بحلفائه من الأمهرة وعدد من القوميات الإثيوبية الأخرى لتمرير مشروعه السياسي والتصدي للمعارضين الرئيسين له، لا سيما قوميتي تيجراي والأورومو، ويُروِّج آبي أن الفيدرالية شديدة الهشاشة ولا بد من تفكيكها وإحلال نظام جديد محلها، نظرًا إلى ما أثاره هذا النظام الفيدرالي من اضطرابات وصدامات بين أبناء القوميات المختلفة خلال السنوات الأخيرة. ومن ثَمَّ فإن الأزمات التي تمر بها الدولة الإثيوبية تحتاج إلى ديمقراطية حقيقية بعيدة عن العرقية والقبلية. ، وبث القلق لدى الرأى العام الأثيوبى فقد عبر بي عن خشيته من انهيار إثيوبيا بتاريخها الطويل بسبب النظام السياسي القائم على الفيدرالية العرقية، وروّج أن اعتراف الدستور الفيدرالي بالعرقيات يعد سببًا في انتشار الاضطرابات على أساس عرقي، وهو ما انعكس في حالة التأييد الشعبي –ولو نسبيًّا– للعملية العسكرية "إنفاذ القانون" التي شنها الجيش الإثيوبي ضد إقليم تيجراي منذ 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي حسب ما صورتها التظاهرات المؤيدة التي انطلقت في عدد من المدن والأقاليم تأييدًا للجيش الإثيوبي. وإن كانت شعبية آبي أحمد قد تراجعت بنحو ملحوظ خلال العامين الماضيين، بفعل سياساته الداخلية التي لم تلق قبولاً واسعًا. ، والتخلص من المعارضة السياسية فقد وقفت جبهة تحرير تيجراي الشعبية وجبهة تحرير الأورومو بمثابة حجر عثرة أمام آبي أحمد في تمرير مشروعه السياسي في البلاد، باعتبارهما أكبر كيانين معارضين لسياساته منذ صعوده للسلطة في 2018، وهو ما برّر حربه ضد إقليم تيجراي للتخلص من قادة الجبهة، واحتوائها، وتوجيه رسالة قوية للأقاليم المعارضة الأخرى لتحجيمها دون الانخراط في أية أعمال عدائية ضد الحكومة الفيدرالية مستقبلاً. ، والاستئثار بالسلطة ،السيطرة على الأقاليم الأثيوبية، وقف المطال المتجددة باقامة أقاليم جديدة ، تغيير الدستور الأثيوبى والتخلص من المادة 39 للأبد حيث أن لدى السلطذة الحاكمة

في إثيوبيا تخوف من استغلال المادة 39 في الدستور الفيدرالي التي تعطي الحق للشعوب والقوميات الإثيوبية في تقرير مصيرها، خاصة في ضوء التوترات السياسية والاضطرابات العرقية التي تشهدها البلاد خلال الفترة الأخيرة، الأمر الذي يمثل تهديدًا صريحًا لوحدة الدولة الإثيوبية وينذر بانقسامها وتفتيتها إلى دويلات صغيرة على غرار يوغسلافيا في حقبة التسعينات بالقرن الماضي.[1]

ومن ثَمَّ، يرى آبي أحمد في تحول الدولة الإثيوبية إلى نظام مركزي مكسبًا كبيرًا في ما يتعلق بتغيير الدستور الفيدرالي الذي أُقر في عام 1994 والتخلص من المادة 39 وما تمثله من تهديد للدولة الإثيوبية. ويعتمد آبي أحمد في ذلك على بعض التأييد الشعبي، ففي استطلاع للرأي أجرته شبكة Afroparometer بدعم من مؤسسة Freedom House في شهري ديسمبر/ 2019 ويناير 2020 من خلال عينة عشوائية شملت 2400 مواطن إثيوبي، بهدف معرفة توجهات الإثيوبيين بشأن إجراء تعديلات للدستور الحالي للبلاد، أظهرت النتائج أن 69% يؤيدون إجراء تعديلات في الدستور، وعبّر 18% عن رغبتهم في استمرار العمل بالدستور الحالي، و11% دعوا للتخلص كليًّا من هذا الدستور. كما أن 43% أيّدوا حذف المادة 39 التي تمنح الأقاليم حق تقرير المصير بما فيه الانفصال، وأيّد 50% من العينة الاحتفاظ بالمادة. و92% يرون ضرورة استفتاء الشعب الإثيوبي على التعديلات الدستورية، ويرى 7% إسناد المهمة للجنة منتخبة من قيادات سياسية.

ثمة تحديات قائمة تواجه المشروع الداخلي لآبي أحمد، تهدد بعرقلة تنفيذ رؤيته السياسية حول مستقبل الدولة الإثيوبية، وتتمثل أبرزها في:[2]

اشتداد المعارضة السياسية، ومناهضة تغيير الدستور الفيدرالي الإثيوبي، وتمدد الاضطرابات العرقية لعدد من الأقاليم مثل الإقليم الصومالي "الأوجادين" والأورومو.

1- المرجع السابق

2 -"يوغسلافيا جديدة؟": مستقبل الفيدرالية في إثيوبيا بعد حرب تيجراي، متاح على:
https://zatmasr.com/995//

وهو الأمر الذي يمثل عامل ضغط على حكومة آبي، ما قد يفرض عليها التأني لحين استقرار الأوضاع ،ضعف خبرة حزب الازدهار: يمكن القول بأن هذا الحزب الوليد ليس مؤهلاً كفاية لقيادة إثيوبيا، بحكم حداثته وقلة خبراته وتحالفه مع بعض الأحزاب الأخرى حديثة العهد في دائرة الحكم، وذلك بعدما سيطرت جبهة تيجراي الشعبية على مفاصل السلطة في البلاد قرابة 3 عقود مضت، وقد يُولِّد ذلك بعض المعوقات في مسيرة آبي أحمد لتعزيز نفوذه وتمرير رؤيته بشأن مستقبل الدولة الإثيوبية خلال الفترة المقبلة.

ومن الجدير بالذكر أبي أحمد وحزبه يحققان فوزا ساحقا في الانتخابات البرلمانية الإثيوبية 2021، وذكرت لجنة الانتخابات في إثيوبيا أن حزب الرخاء، بزعامة رئيس الوزراء أبي أحمد، فاز بمعظم المقاعد في الانتخابات البرلمانية، في فوز ساحق يضمن له فترة ثانية في المنصب.

- **خاتمة**

من خلال الدراسة نخلص إلى أن عامل التنوع العرقى في حد ذاته ظاهرة متواجدة بأي مجتمع من المجتمعات، وقد أدركنا ما مدى صعوبة بل استحالة وجود مجتمع يخلو من ميزة التعدد والتنوع سواء العرقي أم اللغوي أو الديني. مما شكل أزمة هوية داخل الكثير من الدول الإفريقية نتيجة ممارسات الدولة ضد عرقية معينة أو قومية، أو رغبة هذه القومية في الانفصال وتشكيل دولة مستقلة، مما يقود إلى حروب أهلية مما ينعكس على استقرار المنطقة.

ان تركيبة المجتمع الإثيوبي عرقية محضة، يعتبر مجتمعا تعدديا بامتياز، فالعرقية تشكل عصب المجتمع الإثيوبي. ومع ما تواجهه إثيوبيا من أزمات داخلية متتالية في السنوات الأخيرة، تتعلق في مجملها بمشكلات إدارة التنوع العرقي، وما نتج عن ذلك من تداعيات خطيرة على أمن واستقرار بل ووحدة إثيوبيا ومجمل أوضاعها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها الخارجية ودورها الإقليمي، فقد فاقم ذلك من مشكلات إثيوبيا الخارجية مع دول الجوار والإقليم.

ونستنتج مما سبق بأن آلية إدارة التنوع مصحوبة باستراتيجيات لتسوية المشاكل والأزمات من قبل السلطة السياسية الحاكمة، هي التي تحدد دور بعد متغير التنوع العرقى في تحقيق وحدة واستقرار أي مجتمع بصفة عامة والمجتمع الإثيوبي باعتباره وحدة الدراسة بصفة خاصة.

وبالنظر إلى التسلسل التاريخي لنظام الحكم لاحظنا العديد من المحاولات المتواصلة لإيجاد صيغة للحكم في إثيوبيا قبل تطبيق النظام الفيدرالي بدت ظاهريا تسعى لاستيعاب الجماعات.

إن تكريس ثنائية "الأنا والآخر" في إثيوبيا لا يقتصر فقط على نظرة الولايات لبعضها، بل يتجاوزها إلى نظرة السكان داخل حدود الولاية الواحدة لبعضهم، الأمر الذي أوجد ثنائية أخرى، وهي "السكان الأصليون والأجانب"؛ فكل جماعة عرقية تشكِّل الأغلبية في الولاية يُنظر إليها باعتبارها السكان الأصليين وأصحاب الأرض، وفيما عدا ذلك، فهم أقليات عرقية داخل الولاية، ويُنظر إليهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية.

وفي سياق استشراف مستقبل التطور السياسي في إثيوبيا، يمكن القول إن أليات ومتغيرات التحديث، أدت لتباين أوضاع الجماعات العرقية، كما يعبر لجوء الدولة إلى العنف لفرض السلطة عن عمق مشكلة الاندماج القومي، وخاصة في ظل ضعف القدرات الاستخراجية وتشوه السياسة التوزيعية.

- **مراجع الدراسة**

أولا : الكتب

1- شروق رياض مصباح ، **الأقليات فى إثيوبيا الأنثروبولوجيا الاجتماعية** (القاهرة: القاهرة للنشر والتوزيع، 2018)

2- فتحي أبو عيانة، **جغرافيا افريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987)

3- محمد أحمد و عبد اللطيف محمد، **التطور السياسي لجبهة تحرير أورومو** (القاهرة : المكتب العربي للمعارف2015)

ثانيا: المقالات

1- محمود أبو العينين، **التعددية العرقية ومستقبل الدولة الأثيوبية**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية العدد الخاص، 1994)

2- عبد الوهاب الطيب بشير، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الامبراطورية الي الفيدرالية 1930 – 2007م** (السودان: جامعة افريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، 2009)

3- طه حميد حسن العنبكي،تطورات الصراع الإريتري – الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية (مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 3، 2010)

4- عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي–دراسة حالة العفر في أريتريا وجيبوتي وإثيوبيا** (مجلة شؤون اجتماعية، العدد59، الشارقة 1998)

5- محمد محمد ابراهيم حجاج، اشكاليات الحكم المحلي في افريقيا إثيوبيا ونيجيريا دراسة مقارنة (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2016)

ثالثا:الرسائل العلمية

1- أحمد أبراهيم السيد المزين، **ميكانزمات التكيف الثقافي لدي جماعة الأمهرة في إثيوبيا،** (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الانثروبولوجيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2017)

2- خلود محمد خميس ، **سياسة إثيوبيا الاقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافى العربى** (رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1998)

3- هند جعفر غراب، **أثر التعدد الثقافي على الإندماج الوطني في إثيوبيا (1991م-2012م)**،(رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016)

4- عبد السلام ابراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا** (رسالة دكتوراة : بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)

رابعا: مصادر شبكة المعلومات الدولية

1- هاني رسلان، الانتخابات الإثيوبية التعددية ومحاولات التعايش القومي، بوابة الاهرام https://gate.ahram.org.eg/daily/News/202505/1166/629832

2- الشافعي ابتدون،" **إثيوبيا :المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن فى القرن الأفريقى** (مركز الجزيرة للدراسات،9يوليو 2018)

3- http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1656918

خامسا: المراجع الاجنبية

1- Aregawi Berhe**, A Political Histort Of the Tigray Peoples Liberation front (1975-1991): Revolt , Ideology and Mobilisation in Ethiopia**, (Los Angeles : Tsehai puplishers & Distributors, 1st Editiuon, 2009)

2-Save The Children Organization, **Amhara Region, Area brief,** (London:save the children organization publications,December 2013)